قيادات العراقية تحذر من وصول الازمة الى اللاعودة

□ بغداد / المدى

لم تخفف قيادات ائتلاف العراقية من لهجتها الانتقادية الى رئيس الوزراء نوري المالكي، بل راحت نحو تصعيد المواقف عبر سلسلة من التصريحات تعطي للمتابع ان الموقف لن يرجع الى ما كان عليه الوضع قبل أسبوع، أي (قبل تعليق عضوية العراقية في مجلس النواب وما تدعى لهذه القضية من أحداث).

وقال نائب الرئيس الجمهورية طارق الهاشمي إنه تعرض لابتزاز من جهات لم يسمها طلبت منه إعلان مواقف سياسية معينة "خدمة لأجندة طائفية"، منها تخفيف اللهجة تجاه إيران وسوريا، ومعارضة تشكيل إقليميْ ديالى وصلاح الدين، ودعوة أعضاء القائمة العراقية للعودة إلى اجتماعات البرلمان، ووصف الهاشمي القضاء العراقي بأنه مسيس وفاقد للمصداقية.

وقال الهاشمي في مقابلة مع فضائية الجزيرة إنه تعرض للابتزاز، وإن جهات لم يسمها اتصلت به وطلبت منه مواقف سياسية معينة وإلا فستبث اعترافات حراسه، ومن تلك المواقف "تخفيف خطابي تجاه بعض الدول المجاورة".

وسمى "إيران وتدخلها الصارخ في الشأن الداخلي"، والمشكلة السورية ودعوته النظام السوري إلى "أن يبادر بالإصلاح، وأن يتوقف عن قتل المدنيين الأبرياء".

كما طلبت منه تلك الجهات -وفق قوله- "الخروج على إجماع القائمة العراقية، والدعوة إلى عودة أعضاء الكتلة العراقية إلى اجتماعات مجلس النواب". وأن ينقض ما قرره مجلسا محافظتيْ صلاح الدين وديالى (اللتين تحولتا إلى إقليمين)، وأن يعترض على تشكيل الإقليمين.

ووصف الهاشمي -الذي تحدث من السليمانية- الاتهامات الموجهة إليه بـ"المختلقة"، وقال إنها جزء من مؤامرة مدبرة من جانب المالكي، معتبرا أن استهدافه "ينطوي على أجندة طائفية".

ووصف الهاشمي السلطة القضائية في العراق بأنها "فاقدة للمصداقية ومسيسة"، بعد ساعات من دعوة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق إلى تسليمه للقضاء، على خلفيه اتهامه بإدارة عمليات تفجير واغتيالات.

وقال إن "السلطة القضائية بالعراق مسيسة وفقدت مصداقيتها منذ سنوات، وهي -بشهادة منظمات حقوقية دولية- مسيسة وغير عادلة ولا تتمتع بالاستقلالية".

وأضاف الهاشمي -الذي يواجه مذكرتيْ توقيف ومنع من السفر- أنه "لا يتهرب من المثول أمام القضاء، لكنه يفضل المثول أمام قضاء كردستان العراق باعتباره محايدا وغير منحاز لأي طرف"، وأنه سيقبل "بأي حكم يصدره في التهم الموجهة إليه وإلى أفراد حمايته".

ومن جهته دعا نائب رئيس الوزراء صالح المطلك المالكي إلى الاستقالة من منصبه وتكوين حكومة جديدة.

وقال المطلك - "ما نريده هو أن يتغير الوضع السياسي الحالي لأنه وضع مأساوي..، من خلال تأسيس حكومة جديدة وفصل السلطات، خاصة القضاء الذي لا ينبغي أن يسيطر عليه حزب واحد وشخص واحد كما هو الحال حاليا". وأكد أن قضية طارق الهاشمي "قضية مسيسة، والقضاء بعيد كل البعد عن الاستقلالية في هذا الموضوع"، مضيفا أنه مستعد هو ووزراء قائمة العراقية للخروج من الحكومة، إذا ما استقال نوري المالكي من رئاسة الوزراء.

وقال "إن وزراء العراقية وقادتها وبرلمانييها كلهم وقعوا على استقالة جماعية من الحكومة والبرلمان، وسلمت إلى القائمة العراقية لتقدمها في أي وقت تشاء". سئمنا من المشاركة في حكومة مهمشة..، حكومة يديرها المالكي بنفسه".

ومن بيروت، طالب إياد علاوي رئيس القائمة العراقية التي ينتمي إليها الهاشمي كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية العراقية بالجلوس إلى طاولة الحوار والتفاوض. وشدد علاوي على وجوب بحث مسألتين أهمهما الخروج من الأزمة الحالية، في إشارة إلى تداعيات ما يعرف بقضية الهاشمي، والثانية تحقيق حكومة الشراكة الوطنية. وكان ائتلاف العراقية قد قرر في وقت سابق مقاطعة جلسات البرلمان وجلسات الحكومة. وأعربت الولايات المتحدة الأميركية، امس الاول، عن قلقها على الوضع السياسي والأمني في العراق، مؤكدة سعيها لتبني علاقات مع العراقيين ضمن أطر مشروطة تكمن في عراق ديمقراطي تعددي وقضاء مستقل وشراكة وطنية حقيقية.

وقال بيان صدر عن المكتب الإعلامي لمكتب رئيس البرلمان أسامة النجيفي، ونشرته (المدى)، امس على هامش اتصال هاتفي بينه وبين نائب الرئيس الأميركي جو بايدن لبحث آخر التطورات السياسية والأمنية على الساحة العراقية إن "الحكومة الأميركية قلقة على الوضع السياسي والأمني في العراق"، مشيرا إلى أن "هناك محاولات من قبل البعض لتفجير العنف الطائفي بعد يوم من انسحاب القوات الأميركية".

وأكد بايدن، أن "الحكومة الأميركية تبني علاقاتها مع العراقيين ضمن أطر مشروطة تكمن في عراق ديمقراطي تعددي وقضاء مستقل وشراكة وطنية حقيقية مع وجوب إبعاد القوات المسلحة عن أي تدخل في الشؤون السياسية".

من جانبه أكد النجيفي على "ضرورة إظهار الأطراف المشاركة في العملية السياسية روح التسامح والوئام، وترجيح لغة الحوار والتفاهم لحل جميع الخلافات بين الفرقاء السياسيين". وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا، أمس الأول ٢٠ كانون الأول الحالي، زعماء الكتل السياسية إلى عقد اجتماع طارئ لبحث الأزمة السياسية الحالية والخلل الأمني، مؤكدا أن الدستور سيكون هو المرجعية لحل جميع القضايا العالقة.

وقد هدد المالكي الأربعاء باستبدال الوزراء المنتمين إلى ائتلاف العراقية، إذا واصلوا مقاطعة الحكومة، ملمحا أيضا إلى إمكان تشكيل حكومة "أغلبية سياسية".

ودفع الاضطراب السياسي في العراق واشنطن إلى دعوة قادة البلاد لعقد اجتماع موسع بهدف إيجاد حل للأزمة التي تعصف بالعراق الخارج حديثا من ظل الوجود العسكري الأميركي.

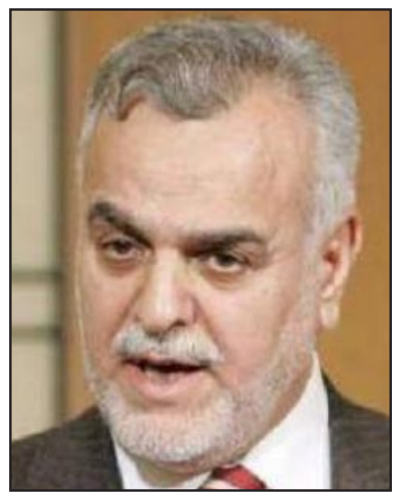
الهاشمي

الهاشمي: أتعرض لابتزاز مستمر

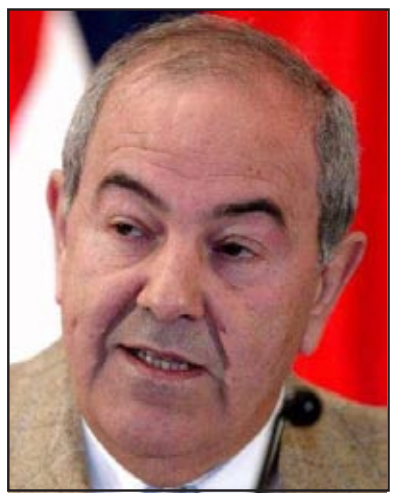
علاوي

علاوي: لن نلغي تعليقنا

المطلك

المطلك: سئمت من المالكي

الأحرار تحصل على موافقة طالباني وبارزاني على ميثاق الصدر

□ بغداد / المدى

أنهى وفد التيار الصدري الذي يحمل معه ميثاق زعيم التيار مقتدى الصدر، زيارته الى إقليم كردستان بعد لقائه رئيسي الجمهورية جلال طالباني، وإقليم كردستان مسعود بارزاني.

أكد امين عام كتلة الاحرار الدكتور ضياء الاسدي أن " وفد مقتدى الصدر المتوجه الى اقليم كردستان للتباحث مع قادة الاقليم بشأن مبادرة ميثاق الشرف الوطني ، اختتم زيارته بلقاء مع رئيس جمهورية العراق جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني" .

مؤكداً أن "اللقاء اسفر عن قبول الرئيسين ببنود الميثاق،مضيفا أنهما أبديا موافقتهما التامة مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة والتي لا تمس جوهر الميثاق".

وأضاف الاسدي أن " الرئيسين أكدا أن الميثاق جاء في الوقت المناسب من قبل الرجل المناسب إذ أن السيد مقتدى الصدر معروف بمواقفه الوطنية وأن هذا الميثاق سيكون عامل امن واستقرار لأبناء العراق جميعاً" .

مبيناً أن " اللقاء أسفر عن تشكيل لجنة مشتركة ممثلة بها كل الجهات التي شاركت في التوقيع على الميثاق وتكون مهمة هذه اللجنة متابعة تنفيذ بنود الميثاق".

وأشار الى أن " الوفد الزائر أعرب عن تقديره الكبير لجهود القادة في اقليم كردستان الداعمين لأمن واستقرار العراق".

وشكر الاسدي "طالباني وبارزاني على استقبالهما للوفد ودعوتهما للسيد مقتدى الصدر لزيارة الاقليم في اقرب وقت ممكن" .

وذكر البيان أن " الوفد ضم الناطق الرسمي باسم مقتدى الصدر صلاح العبيدي والأمين العام لكتلة الأحرار ضياء الاسدي ورئيس الهيئة الإعلامية للمكتب عبد الجبار الحجامي" ومن جانب آخر، أكد الأمين العام لكتلة الاحرار ضياء الاسدي أن الصدريين مع القانون وحفظ النظام واستقرار العراق.

وقال الاسدي في تصريح لوكالة الفرات نيوز إن" التيار الصدري وكتلة الاحرار مع الالتزام بالقانون وحفظ النظام الذي يؤدي الى استقرار العراق".

وكانت الهيئة التحقيقية الخماسية التي شكلها مجلس القضاء الاعلى قد أصدرت الاثنين الماضي مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي فضلا عن منعه من السفر. وأوضح أنه" لا توجد مساومة من اي نوع على الدم العراقي الذي راح ضحية لعمليات الارهاب والتفجير" .

ويذكر أن هناك بعض الجهات السياسية تسعى الى المساومة من اجل عدم تسليم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى القضاء العراقي.

يذكر ان كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، اعلنت، عن إطلاق ميثاق الشرف الوطني بشكل فعلي عقب لقاءات واجتماعات مكثفة مع الكتل السياسية والعديد من الشخصيات العشائرية والدينية لاطلاعهم على بنود الميثاق .

وقال الاسدي في تصريح سابق أن" التيار الصدري أطلق اليوم ميثاق الشرف الذي يهدف الى الالتزام بمفهوم المواطنة والتعايش السلمي بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق، لافتا الى ان المبادرة تهتم بالكتل السياسية والوطنية كافة".

وكان رئيس كتلة أحرار النائب بهاء الاعرجي قد اعلن في مؤتمر صحفي، في وقت سابق من الشهر الجاري، عن ان الميثاق يقع "بنحو ثلاث عشرة مادة تركز اغلبها على كيفية التعاطي مع النظام والقانون والتعايش السلمي بعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد وهي قابلة للتعديل والنقاش والحوار من قبل كل المشمولين بالتوقيع عليه" ، مبينا ان "اغلب القوى السياسية ابدت ترحيبا كبيرا بهذه المبادرة وأكدت الحضور والتوقيع عليها كي تكون مطلقا للامن والازدهار والتداول السلمي للسلطة دون اللجوء الى النزاعات والصراعات".

وأضاف الاسدي ان " التيار الصدري يعمل حاليا على معالجة القضايا وحل المشاكل بين الكتل السياسية".

لافتا الى أن "مبادرة ميثاق الشرف تركز على حرمة الدم العراقي وإنهاء التصعيد السياسي ومعالجة الخلافات وعن طريق الحوار وتبادل التنازلات".

وجاء في الميثاق الذي كتبه زعيم التيار مقتدى الصدر انه "انطلاقا من الوازع الديني الذي يجب ان نتحلى به وإيمانا منا بالوحدة الوطنية لأبناء الشعب العراقي ومن اجل توفير فرص العيش اجد نفسي ملزما بكتابة قانون او ميثاق عراقي وطني أرجو ان تتقبله جميع فئات الشعب وأطيافه، ميثاق شرف وحدوي نباهي به بقية الامم ونراهن به على نجاح العراقيين في تحديهم للأعداء والأصدقاء ودول الجوار وكل عين ناظرة من قريب او بعيد لأننا على قدر المسؤولية وقادرون على ان ندير شؤوننا بأنفسنا بعيدا عن أي تدخل أجنبي" .

اجتماع سابق لوفد الهيئة السياسية للتيار الصدري بالمجلس الاسلامي الاعلى.. (ارشيف)

رئاسة البرلمان لم تبال لطلب إلغاء عطلة الأسبوعين

□ بغداد / المدى

أعلن نائب عن ائتلاف دولة القانون أن هيئة رئاسة مجلس النواب رفضت طلبا لعدد من أعضاء مجلس النواب بإلغاء عطلة الأسبوعين .

وقال شاكر الدراجي إن " بعض أعضاء مجلس النواب كانوا رافضين لمبدأ التعطيل لمدة اسبوعين كون الوضع الحالي للبلد يتطلب مواصلة عقد جلسات مجلس النواب ".

وأضاف إن " هيئة رئاسة مجلس النواب رفضت طلب هؤلاء النواب وذلك لأن مجلس النواب يعقد جلساته لمدة اسبوع ثم يعطل في الاسبوع الذي يليه ليتسنى للنواب تفقد محافظاتهم كما أن تزامن اعياد رأس السنة الميلادية أسهم في التعطيل لمدة أسبوعين".

ونفى الدراجي أن " تكون التطورات الاخيرة في المشهد السياسي كتعليق القائمة العراقية لحضور نوابها ووزرائها الى جلسات مجلسي الوزراء والنواب او صدور مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وراء تعطيل عمل مجلس النواب".

وتشهد الساحة السياسية تأزما قويا بعد إعلان القائمة العراقية تعليق حضور وزرائها ونوابها الى مجلسي النواب والوزراء احتجاجا على ما اسمته سياسة التهميش وكذلك بعد اصدار مجلس القضاء الاعلى مذكرة اعتقال بحق القيادي في العراقية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي .

وكانت رئاسة مجلس النواب العراقي رفعت الاثنين الماضي، جلسة المجلس الاعتيادية العاشرة من الفصل التشريعي الثاني بعد ١٥ يوما، وشهدت الجلسة التي قاطعتها القائمة العراقية استضافة وزير المالية رافع العيساوي وانتهاء عملية استجواب أمين بغداد،

ورجح التيار الصدري، الاثنين الماضي إمكانية عدول القائمة العراقية عن تعليق حضورها جلسات البرلمان خلال الجلسات القليلة القادمة، فيما أكد إضافة مطالبها إلى ميثاق الشرف الذي دعا إليه زعيمه مقتدى الصدر.

وكانت القائمة العراقية أعلنت، في ١٦ كانون الأول ٢٠١١، عن تعليق عضويتها في مجلس النواب احتجاجاً على "منهجية" رئيس الوزراء نوري المالكي في إدارة البلاد، مؤكدة أن وزراءها وضعوا استقالاتهم تحت تصرف قياداتها.

فيما اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي، في ١٧ كانون الأول ٢٠١١، تعليق عضوية القائمة العراقية وتقديم استقالات وزرائها استباقاً للإعلان عن تورط مكتب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالإشراف على عمليات "إرهابية"، فيما رجح صدور مذكرة اعتقال بحق الهاشمي إذا ثبت تورطه بالدليل المادي.

التحقيقات الفدرالي يكشف استجوابات سريّة لصدام قبل إعدامه

الـ(FBI): النظام السابق كان مستعدّاً لعقد اتفاقيات مع واشنطن

□ بغداد / المدى

كشف مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، أمس، عن وثائق رفعت عنها السرية أن صدام حسين كان قلقا من اكتشاف إيران نقاط ضعف العراق أكثر من قلقه من مفتشي أسلحة الدمار الشامل، لافتا إلى أن صدام ادعى لمستجوبيه أنه جعل العالم يعتقد امتلاكه أسلحة دمار شامل ليبدو "قويا أمام أعدائه".

وقال العميل الخاص في مكتب التحقيقات الفدرالي جورج بيرو بمذكرات استجوابه ان "صدام كان مستعداً لتوقيع اتفاقية أمنية مع واشنطن لحماية العراق من التهديدات الخارجية".

يشار الى ان الوثائق التي كشف عنها لأول مرة منذ إعدام صدام منذ نحو ست سنوات هي استجوابات رسمية وغير رسمية أجراها محققون من المكتب يتحدثون العربية مع صدام منذ اعتقاله في كانون الثاني ٢٠٠٣.

وذكر بيرو ان "قلق صدام من اكتشاف إيران نقاط ضعف العراق كان اكثر من قلقه من مفتشي أسلحة الدمار الشامل، وهي الأسلحة التي كان صدام يوهم العالم بأنه يمتلكها كوسيلة من وسائل الردع ضد عدوته اللدود إيران قبل غيرها".

وبين بيرو أن "بحسب المحققين فإن صدام لم يغادر بغداد عقب الغزو الأميركي للعراق إلا بعد أن رأى أن بغداد على وشك السقوط"، مضيفاً أن "صدام قد قال اثناء استجوابه ان المزرعة التي اعتقل فيها بمنطقة الدور في شمال بغداد كانت نفس المزرعة التي اختبأ فيها قبل أربعة عقود بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي استهدفت رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم". وكشف بيرو ان "من بين التفاصيل الشخصية المثيرة التي تضمنتها الوثائق أن صدام نفى الاستخدام المزعوم لشبيه له، معتبراً ذلك خرافات لا أساس لها من الصحة لكنه أكد للمحققين أنه نادراً ما كان ينام في المكان نفسه يومين متتاليين، وأنه لم يستخدم الهاتف إلا مرتين منذ عام ١٩٩٠ وأنه كان يتواصل عبر مبعوثين له". ويعدّ صدام حسين (٢٨ أبريل ١٩٣٧- ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦) رابع رئيس لجمهورية العراق في الفترة ما بين عام ١٩٧٩ وحتى ٩ أبريل ٢٠٠٣، والحاكم الجمهوري الخامس منذ تأسيس الجمهورية. ونائب رئيس الجمهورية العراقية بين ١٩٧٥ و١٩٧٩.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز ذكرت انه مع انسحاب آخر القوات الأميركية من العراق سنحصل أخيرا على جواب السؤال الأساسي بشأن هذا البلد: هل كان العراق على النحو الذي كان عليه، لأن صدام كان على النحو الذي كان عليه؟ أو هل كان صدام على ما كان عليه لأن العراق كان على ما كان عليه؟

مجموعة من الطوائف والعشائر لا تستطيع التعايش مع بعضها إلا تحت قبضة حديدية.

الآن سنحصل على الجواب لأن كلتا القبضتين الحديديتين، الداخلية والخارجية (صدام حسين والقوات المسلحة الأميركية) قد رحلتا.

سنرى ما إذا كان العراقيون يستطيعون حكم أنفسهم بشكل يستدعي الاحترام ويساعد في تقدم المجتمع –أم إن الأمر سينتهي بقبضة حديدية جديدة. نحن نأمل أن تكون النهاية جيدة إلا أن الدلائل تشير إلى عكس ذلك.

كان العراق على الدوام حرب خيارات. ألم يكن بإمكاننا التعاون مع شعب العراق من اجل تغيير المسار السياسي لهذه الدولة المحورية الواقعة في قلب العالم العربي والمساعدة في وضعها هي والمنطقة على المسار الديمقراطي؟ بعد الحادي عشر من أيلول، كانت فكرة المساعدة من اجل تغيير مضمون السياسة العربية ومواجهة الأسباب الجذرية لخلل الدول العربية والإرهاب، تبدو خيارا إستراتيجيا مشروعا، لكن هل كان خيارا حكيما؟ الجواب له شقان "كلا" و "ربما، سوف نرى". أقول "كلا" لأن مهما حدث في العراق فانه سيبقى كما هو حتى لو أصبح مثل سويسرا، للأسف لقد دفعنا ثمنا كبيرا من اجله. دفعنا أرواحا وجرحى وقيما وأموالا بالإضافة إلى ما دفعه العراقيون أيضا. احد أسباب هذه التكاليف الباهظة هو أن المشروع كان صعبا جدا ، و السبب الآخر هو عدم جدارة فريق جورج دبليو بوش في مواصلة الحرب. سبب آخر هو طبيعة العدو، فإيران ودكتاتورية الحكام العرب والقاعدة، كلها لم تكن تريد ديمقراطية في قلب العالم العربي وبذلت جهودها في زرع الخوف والخلافات الطائفية من اجل إفشال مشروع الديمقراطية. إذن فمهما كانت الأسباب الأساسية للحرب، ففي النهاية وصل الأمر إلى هذا السؤال: هل كانت أميركا وحلفاؤها من العراقيين سيدحرون القاعدة وحلفاءها في قلب الوطن العربي أم أن القاعدة هي التي ستدحر أميركا وحلفاءها؟ يعود الفضل إلى حركة الصحوة في العراق والى إدامة الزخم والى أميركا وحلفائها في دحر القاعدة ووضع أساس لأهم نتيجة لحرب العراق وهي: أول عقد اجتماعي طوعي بين مكونات المجتمع حول كيفية مشاركة السلطة و الموارد في بلد عربي، وحكم أنفسهم بأسلوب ديمقراطي. لقد ساعدت أميركا في توليد ذلك العقد في العراق، واليوم تحاول كل الحركات الديمقراطية العربية استنساخ هذا العقد .